

على الغلاف

لبنان يفاضل بين الخيارات الكارثية:

هل ندفع من ودائع الناس أم نخضع لصندوق النقد؟

في الاسابيع الاخيرة، انطلق نقاش جذي حول إعادة هيكلة الدين العام ربطا بجدوى سداد استحقاق 9 آذار المقبل الذي تبلغ قيمته 1,2 مليار دولار. حتى الآن، تقف وجهات النظر على طرفي نقيض بين من يريد الاستمرار في دفع الديون من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية (من ودائع الناس عملياً) بهدف شراء وقت إضافي، وسط ضبابية افق الحلول للنهوض من الازمة المالية ـ النقدية، وبين من يرى ان التخلف عن السداد رغم مخاطره السياسية التي قد تخضع لبنان لصندوق النقد الدولي هو امر محتوم يوجب الوقوع فيه اليوم قبل الغد لكي لا تهدر احتياطات مصرف لبنان على الديون. المفاضلة تكمن في اي الخيارات هو الاقل ضرراً!

محمد مهية

ثمة محور واحد لكل الاجتماعات التي عقدت في السرايا الحكومية قبل أيام وفي عين التلثة أمس، وسواها من اللقاءات الثنائية غير العلنية، هل ندفع سندات الدين التي تستحق في آذار 2020، أم نبدأ بإجراءات التخلف عن السداد. أحلى الخيارات المطروحة سر: الدفع يستنزف المزيد من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية المتهالكة أصلاً، فيما يفرض التخلف عن السداد التعامل مع الدائنين الأجانب الذين يتوقع أن يربطوا موافقتهم على إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة بخطة مالية يشرف على تنفيذها صندوق النقد الدولي الذي سيأتي حاملاً وصفته الكارثية وخلفياته السياسية.

الاستحقاق المصري

في 2020، تستحق على الدولة اللبنانية ثلاثة سندات يوروبوندز يبلغ مجموعها 2,5 مليار دولار: 1,2 مليار دولار في آذار، 700 مليون دولار في نيسان، و600 مليون دولار في حزيران. كذلك تستحق فؤاد على محفظة سندات اليوروبوندز بقيمة 2,18 مليار دولار تتوزع على دفعات شهرية تتراوح بين 33 مليون دولار و599 مليوناً.

وبحسب المعطيات الأخيرة عن هوية حملة السندات، فهي على النحو الآتي: 65% من الاستحقاقات الأساسية (اصل السندات)، أو ما يوازي 1,6 مليار دولار، محمولة من اجانب

لماذا لا يصح برّي عن أسماء «مهرزيب الاموال»؟

فكر الرئيس نبيه بري، أمس، قبلة من العيار الثقيل بإعلانه عن أن أصحاب خمسة مصارف كبرى هربوا ما يصل إلى مليارين و300 ألف دولار إلى الخارج.

يتقاطع الرقم المعلن من بري مع الرقم الذي كشفه رئيس لجنة الرقابة على المصارف سمير حمود، في كتابه إلى المدعي العام التمييزي القاضي غسان عويدات، في الكتاب، بوضع حمود أن حجم الأموال المحولة من المصارف العاملة في لبنان إلى مصارف في سويسرا، خلال المدة الممتدة من 17 تشرين الأول لغاية 14 كانون الثاني 2020، تعادل 2.276 مليار دولار. لكنه يشير أيضاً إلى أن ما لا يقل عن 60 في المئة من

المبالغ المحولة مرتبطة بودائع منشأها عقود ائتمانية.

هذا يعني أن المبالغ المشكوك في كونها «مهرزية» إلى سويسرا تبلغ عملياً نحو مليار دولار. فلماذا تحدّث بري عن 2,3 مليار دولار؟ هل وصلته المعلومة ناقصة أو محرّفة، أم أنه يهدف من خلال هذا التصريح إلى الضغط على أصحاب المصارف، أم أن لديه من المعلومات ما لم تذكره لجنة الرقابة على المصارف في كتابها؟

معلومة بري، لكي تكون ذات جدوى عامة ينبغي أن تُستكمل بإعلان أسماء أصحاب المصارف الخمسة الذين هربوا أموالهم، وخاصة أن لجنة الرقابة على المصارف لم تشر إلى هوية من حولوا الأموال. انطلاقاً من أن «التحقيق من مصادر الأموال وتحديد الشبهة فيها يقع ضمن إطار عمل هيئة التحقيق الخاصة وليس من مهام اللجنة التي لا يحقّ لها رفع السرية المصرفية والاطلاع على هوية أصحاب الحسابات.» (الإخبار)

(كانت 44,9% قبل بضعة أسابيع، إلا

أن المصارف باعت بعضاً من السندات التي تحملها مستثمرين اجانب بما

يؤمن لها سيولة طازجة بالدولار، وبما يؤمن للمستثمرين الاجانب فرصة لتحقيق ارباح من سندات سعرها بخس، رغم أن مخاطرها مرتفعة). كذلك يحمل الدائنون الاجانب 35% من مجموع الفوائد السنوية، اي ما يوازي 765 مليون دولار. في النتيجة، مجموع ما يحمله الدائنون الاجانب يصل إلى 2,36

مليار دولار.

هذه المعطيات ضرورية للنقاش المتعلق بتسديد السندات والفوائد أو التخلف عنها. فالاستحقاق الأول المطروح أمام لبنان، هو استحقاق 9 آذار 2020 (1,2 مليار دولار اصل السندات و143 مليون دولار فوائدها). فهل يتوجب علناً أن ندفع هذا الاستحقاق أم نتخلف عن سداده فنتسحق كل السندات وفوائدها؟ هذا السؤال لم يقفز إلى



2,36 مليار دولار تستحقّ اللبنانيين الاجانب ستدفع من احتياطات مصرف لبنان (ودائع الناس) (مروان طحطح)

تعريف موجز

سند اليوروبوندز هو دين على الحكومة اللبنانية بالعملة الأجنبية. يحصل الدائن مقابلته على «ورقة» يحدّد فيها تاريخ ردّ الدين وفوائده وطريقة تسديدها. بالإضافة إلى شروطه القانونية للتداول في الأسواق الدولية وآليات التوقف عن السداد وسواها من آليات التعامل بين الدولة المقترضة والدائنين.

«لكن الخضوع قد يأتي اليوم بشروط أقل حدّة مما سيأتي عليه لاحقاً عند التخلف القسري عن السداد.» فضلاً عن أن قرار الإستمرار في تسديد الديون أو التخلف عن سدادها، ليس قرار جهة سياسية واحدة، سواء كان رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو الكتل السياسية الممثلة في الحكومة ومجلس النواب، أو أي طرف آخر مثل حاكم مصرف لبنان.

يقول المطلعون إن عقود اليوروبوندز تسمح بدعوة الدائنين إلى اجتماعات للتفاهم معهم خلال فترة زمنية معينة (في العادة لا يكون الدائنون متوترين كلما كانت الفجوة أقل من 6 أشهر)، وهذه العقود لا تتيح للدائنين الحجز على الذهب ولا على أصول شركة المبدل إيست ولا على أي أصول سيادية أخرى مثل السفارات وسواها، ولا يكون بإمكانهم الحجز على الإعمادات التي تفتحها المصارف لاستيراد الفصح والمحروقات والأكل وسواها... وبالتالي فإن ممكن القوّة هذا يمكن استعمله للتوصل إلى اتفاق مع الدائنين. كذلك ليس هناك ما يجبر الدائنين على إخضاع لبنان لصندوق النقد الدولي إلا بواسطة النفوذ الذي يمارسونه، وهو أمر متوقع من بعضهم.

المودة إلى التسوّل

— أصحاب الرأى القائل بوجود الاستمرار في دفع الديون، أي دباب وسلامة، يروّجان بأن شراء الوقت على طريقة القيام بهندسة مالية واسعة تتضمن استبدالاً للسندات التي تحملها المصارف بسندات يحملها مصرف نبيه بري في محفظته وإقراض المصارف بالبرّة وإعادة توظيف هذه القروض لدى مصرف لبنان (يهدف رسملة المصارف)، يمنح الحكومة فرصة لإجراء جولة «تسوّل» على بعض الدول. عدا عن سداجة هذا السلوك الذي يلغي حقيقة أن الدول ترعى مصالحها الخارجية، أي انه لا يوجد إقراض أو هبات بلا ثمن سياسي يصعب حصول إجماع ومعنى أو قيمة له سوى إهبار مبلغ من احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وهذا يوجب اتخاذ القرار اليوم وليس غداً. أصحاب هذه الوجهة يحاججون بأن ضرورة التخلف عن السداد مبنية على أنه لا يوجد إلا خياران: الدفع أو التخلف عنه. الدفع سيتم بأموال المودعين التي لا يمكن التفرّيق بها من أجل الدائنين، فضلاً عن أنها سترتّب تداعيات اقتصادية واجتماعية قد تؤدي إلى تحريك الشارع بوتيرة غير مسبوقة. على جانب ذلك، فإن المعطيات المالية تشير إلى أن احتياطات مصرف لبنان القابلة للاستعمال لا تزيد على 8 مليارات دولار، وبالتالي فإن تسديد 2,3 مليار دولار للدائنين الاجانب سيؤدي إلى نقص فوري في الاحتياطات بنسبة 29% ولن يبقى سوى 5,7مليارات دولار لاستيراد الأكل والشرب والمحروقات والمواد الأولية والأساسية.. وهذا المبلغ لا يكفي إلا لبضعة أسابيع.

ومن ضمن النقاش أنه لا يمكن التمويل على الأموال الخارجية للمصارف لتمويل عمليات استيراد، لأن هذه الأموال شارفت على النفاذ ولن يعود بإمكانها فتح اعتمادات لتمويل الإستيراد، ما يعني أن المارق سيكون كبيراً خلال الأسابيع التي ستلي تسديد الاستحقاق والفوائد، إذ لن يوفر هذا الاستحقاق أي أموال جديدة للمصارف.

لكن جوهر النقاش لدى أصحاب هذه الوجهة ليس محصوراً بالتسديد، بل يشمل أيضاً إجراءات التخلف عن السداد غير ممكن في ظل حكومة حسنان دياب وبنحضور كل من وزير المال غازي وزني، والبنية الخضوع لصندوق النقد الدولي؟ كيف

تتفاعل مع صندوق النقد الدولي ومطالبه؟ فالخضوع لصندوق النقد الدولي سيكون موجحاً وخصوصاً أن نخضع لسادة عملية إعادة هيكلة أو إعادة جدولة الدين العام لا يمكن أن يأتي من دون ثمن سياسي واجتماعي هائل من خلال فرض إجذبات ضرائب تتضمن زيادة الضرائب والخصخصة.

في الواجهة

الثقة في عكس سير الموازنة:

أهم من النصاب



جنبلاط الممك في الحكومة معارض لها (مروان طحطح)

المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً. اما الحكومة التي حازت العدد الاكبر من الاصوات، فهي حكومة الرئيس سعد الحريري عام 2009

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، كما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً. اما الحكومة التي حازت العدد الاكبر من الاصوات، فهي حكومة الرئيس سعد الحريري عام 2009

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً. اما الحكومة التي حازت العدد الاكبر من الاصوات، فهي حكومة الرئيس سعد الحريري عام 2009

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.

فقط نالنا ثقة تنقص عن الاكثريّة المطلقة من النواب، هما حكومتاً الرئيسيين عمر كرامي عام 2004 عندما حازت الرقم الأدنى بين نظيراتها هو 59 صوتاً، وحكومة الرئيس نجيب ميقاتي عام 2011 عندما حازت 63 صوتاً.